صالتا سورية للتجارة في كل منطقة خلال عطلة العيد

مدير السورية للتجارة بدمشق لـ«الوطن»: نستجر يومياً بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ صحن بيض من مربي الدواجن

رامز محفوظ

قال مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق سامي هليل في تصريح خاص لـ«الوطن» إن المؤسسة بدمشق كلفت خلال الفترة الماضية استجرار الخضر والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء من المزارعين والمربين مباشرة، وذلك ضمن خطة عمل وزارة التجارة الداخلية.

وأضاف بأنه تحضيراً لعيد الأضحى تم مؤخراً استجرار تشكيلة واسعة من الخضر من محافظات الإنتاج الرئيسة حماة ودرعا وطرطوس واللاذقية تم توزيعها على صالات البيع في دمشق إضافة إلى القيام بتأمين كميات كبيرة من البطاطا ووضعها في الصالات وفي مركز الفرز تمهيداً لطرحها في الصالات قبل وخلال عطلة العيد والتدخل بها في حال تم رفع سعرها في السوق قبل فترة العيد نتيجة لزيادة الطلب عليها خلال العطلة الطويلة لسوق الهال بدمشق.

وبالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء والكميات التي تم استجرارها، أوضح مدير السورية للتجارة بدمشق بأنه يتم استجرار حوالي ١٠ أطنان من اللحوم الحمراء والبيضاء يومياً توضع في وحدة التبريد التابعة للسورية للتجارة وهذه الكميات ترمم بشكل يومي كي لا يحدث نقص بها، موضحاً بأن هناك طلباً شديداً عليها خلال الفترة الحالية ويتم بيع مابين ٣ و٤ أطنان تقريباً بشكل يومي للمواطنين وهناك ٢٦ صالة مخصصة لبيع اللحوم الحمراء للمواطنين، مؤكداً بأن أسعار مبيعها للمواطنين مستقرة ولن يكن هناك أي رفع في أسعار مبيعها نتيجة زيادة الطلب عليها قبل العيد وخلاله.

وبخصوص تأمين مادة بيض المائدة والكميات المستجرة منه بشكل يومي أكد هليل بأنه بالنسبة لمادة البيض تم الاتفاق مؤخراً مع مربي الدواجن على استجرار المادة منهم بشكل مباشر وبيعها للمواطنين بسعر ٣٠ ألف ليرة للصحن الواحد أي بأقل من سعر التكلفة، لافتاً إلى أن المادة متوافرة في الصالات ويومياً يتم استجرار بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ صحن بيض من المربين مباشرة توزع على الصالات وهناك تعاون واضح بهذا الخصوص من المربين.

ولفت هليل إلى أن توزيع مادة الخبز للمواطنين مستمر عبر الـ٦٥ صالة التي تم تخصيصها في دمشق قبل العيد وخلال عطلة العيد كذلك، وبالنسبة لبقية المواد الغذائية الأخرى مثل الزيوت والسمون والبقوليات إضافة للمنظفات فإن السورية للتجارة تقوم بالعمل على تأمين تشكيلة سلعية واسعة وكاملة للصالات قبل وخلال عطلة العيد حتى إنه خلال يوم الجمعة الماضي تم توزيع هذه المواد على ٣٠ صالة وترميم النقص فيها بشكل كامل.

وعن افتتاح الصالات والاستمرار بالعمل خلال عطلة العيد ختم هليل بالقول: إنه سيتم تخصيص صالتين للبيع على الأقل في كل منطقة في العاصمة دمشق خلال العطلة ستفتح أبوابها بشكل اعتيادي من أجل تخديم المواطنين وتأمين احتياجاتهم.

مبيع ٤ أطنان لحوم حمراء وبيضاء يومياً

مواد مخبرية وسنية ومستهلكات طبية

٣ قضايا تهريب مواد طبية غراماتها مليار ليرة
المواد لا تحمل أي ثبوتيات على منشئها أو صلاحيتها

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ثلاث قضايا تهريب بقيمة مليار ليرة تم التعامل معها والمصالحة عليها ودفع الغرامات المتوجبة عليها لمصلحة الخزينة العامة.

مبيناً أن القضايا الثلاث تعود لمواد طبية مهربة (مواد مخبرية ومستهلكات طبية ومواد طبية سنية) حيث تجاوزت غرامات قضية المواد المخبرية المهربة وحدها ٦٠٠ مليون ليرة تم ضبطها في أحد المكاتب التابعة لمخبر بدمشق مركوتة بقصد الاستخدام في التحاليل الطبية وتفتقد للبيانات الجمركية أو أي ورقيات تفيد بمصدرها وكيفية وصولها للمخبر.

بينما شكلت غرامات قضية المواد الطبية السنية المهربة زهاء ٣٥ بالمئة من إجمالي الغرامات لهذه القضايا الثلاث بواقع ٣٦٠ مليون ليرة، منها زرعات سنية مهربة دخلت بطرق غير قانونية مرجحاً أن تكون هذه المواد أدخلت من لبنان بطرق مخالفة وصولاً لدمشق.

وتم ضبط القضية الثالثة في سيارة قادمة لأحد المشافي بدمشق تحمل مستهلكات طبية (مواد طبية تستخدم لزوم بعض العمليات مثل عمليات قص المعدة وغيرها) وهي لا تحمل أي ثبوتيات أو دلالات على منشئها أو صلاحيتها ومواصفات تصنيعها وعدم وجود بيان جمركي خاص بهذه المواد وتم التعامل معها على أنها مهربات وفق قانون العمل الجمركي وتنظيم قضية جمركية تجاوزت غراماتها الجمركية ٢٠٠ مليون ليرة.

وتضاف هذه القضايا التي تصنفها الجمارك بالقضايا النوعية للقضية النوعية التي نشرتها «الوطن» مؤخراً حول ضبط ٩ أطنان من الإكسسوارات (إكسسوارات الجوالات) في سوق بيع الموبايلات بدمشق (البرج) معظمها لا يحمل بيانات جمركية حيث تم العمل على الكشف والتحقق من طبيعة البضائع وتنظيم قضية جمركية خاصة بذلك.

ويعتبر المدير أن هذه القضايا تأتي ضمن جدية التعامل مع المهربات وضبطها والتركيز على القضايا النوعية وربما كان ذلك أيضاً في إطار التعميم الذي صدرته الجمارك على مديرياتها الإقليمية لجهة ترصد وضبط البضائع المهربة أينما وجدت والتنسيق والمتابعة مع رؤساء الضابطات ومع الجهات الأخرى ذات الصلة، واعتبرته في حينها حالة تقليدية، حيث تصدر الجمارك تعاميم مشابهة لذلك للتأكيد على للجمارك لجهة الدخول للمحال والأسواق، في حين تؤكد الجمارك أنها مازالت على العهد والتفاهمات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة لجهة التنسيق حول الدخول للمحال والأسواق المحلية وحضور ممثلين عن هذه الغرف ومشاركتهم في عمليات الكشف وتحديد نوع وصنف وطبيعة البضائع التي يتم ضبطها استناداً لخبرتهم.

«النفط» توعز لـ«محروقات» بتعزيز مخصصات البنزين خلال فترة عيد الأضحى

الوطن

أوعزت وزارة النفط والثروة المعدنية يوم أمس لشركة محروقات وجميع فروعها بالمحافظات، بتعزيز المخصصات من مادة البنزين وزيادتها خلال فترة عيد الأضحى الذي يصادف الـ٢٨ من شهر حزيران الجاري، ما يساهم في تقليص مدة وصول الرسالة لأصحاب المركبات وتسهيل أمور الراغبين بالتنقل والسفر.

وأشارت وزارة النفط في بيان لها إلى أن مادة البنزين «أوكتان ٩٥» متوفرة على مدار الساعة في المحطات المتنقلة العائدة لشركة محروقات والموزعة في المدن وعلى الطرقات الرئيسية في كل المحافظات.

وكانت وزارة النفط قد أصدرت بطاقة مسبقة الدفع بالقطع الأجنبي، بهدف تمكين المغتربين السوريين والزوار العرب والأجانب القادمين إلى سورية من تعبئة البنزين لآلياتهم، وحول ذلك بيّن وزير النفط الدكتور فراس قدور أن البطاقة ستكون متوفرة في كل كوات المصرف التجاري وفروعه بالمحافظات والمناطق والمعابر الحدودية، ويستطيع حاملها تعبئة البنزين «أوكتان ٩٠» من أي محطة خاصة أو حكومية من رصيد خاص لهذه البطاقات، كما يمكنه تعبئة البنزين «أوكتان ٩٥» من أي محطة من محطات «أوكتان ٩٥» الموجودة في المحافظات وعلى الطرق العامة.

وأشار الوزير إلى أنه بإمكان أي شخص الحصول على البطاقة من كوات المصرف التجاري وفروعه في المحافظات والمناطق الحدودية، علماً أنها تحتوي على كمية ٢٠٠ ليتر صالحة لمدة ثلاثة أشهر يتم تفعيلها بمجرد الدخول إلى النافذة الإلكترونية وإدخال رقم البطاقة، لافتاً إلى أن سعر ليتر البنزين سيكون نحو ١,١٠ دولار لأوكتان ٩٠، و١,٢٠ دولار لأوكتان ٩٥، وذلك وفقاً للأسعار العالمية، مبيناً أنه سيتم العمل بالبطاقة خلال الأيام الأولى من الشهر القادم.

النظام الضريبي في سورية.. هل لا يزال صالحاً؟

العدي لـ«الوطن»: عمره ٧٠ عاماً ومن غير الممكن وجود قانون صالح لكل زمان ومكان

الإصلاح الضريبي يتعارض مع مصالح كبار التجار والصناعيين وله أعداء كثر

جلنار العلي

في الوقت الذي يعتبر فيه الكثير من الباحثين أن النظام الضريبي في سورية قاصر عن تحقيق إيرادات كبيرة للحكومة في ظل العجز الكبير الموجود لدى الموازنة العامة للدولة، يشكو التجار وأصحاب الأعمال من ارتفاع قيم الضرائب المفروضة عليهم، فما واقع النظام الضريبي اليوم؟ وما حال التهرب الضريبي الذي حاولت وزارة المالية معالجته قبل سنوات من خلال مشروع الإصلاح الضريبي؟

وصف الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي القوانين الضريبية المعمول بها في سورية بأنها لا تلائم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لكونها عبارة عن مرسوم صدر منذ أكثر من ٧٠ سنة ولا يزال مطبقاً حتى الآن في مضمونه، إذ يجب أن تكون القوانين ديناميكية تتغير مع تبدل الزمان لأنها مرتبطة بمراحل زمنية معينة، فمن غير الممكن وجود قانون ضريبي صالح لكل زمان ومكان كما هي الحال في سورية.

وكشف العدي في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وجود لجنة مشكلة لتطوير النظام الضريبي في سورية برئاسة وزير المالية وتضم عدداً من الأكاديميين والخبراء، وتهدف إلى إيجاد نظام جديد، لافتاً إلى وجود قناعة لدى الجميع بأن النظام الضريبي غير ملائم وغير مواكب، والمشكلة أن اللجنة ترى أن الحل هو إلغاء النظام الضريبي المعمول به في سورية وتفكر في ذلك، لذا ستكون هناك حتماً بدائل لهذا النظام، من خلال الاستعانة بنماذج مطبقة في دول أخرى بحيث ينسجم مع الأنظمة الضريبية الموجودة فيها، لأن النظام الضريبي السوري تخلت عنه كل دول العالم.

وحول البدائل التي سيتم وضعها في النظام الضريبي الجديد، بيّن العدي أنه سيتم فرض ضريبة على الإنفاق أو ضريبة القيمة المضافة أو المبيعات، وهذا الأمر يحتاج إلى إيجاد ظروف معينة وآلية محددة، إضافة إلى ضرورة وجود وعي لدى المكلفين والعاملين في وزارة المالية والمواطنين، وخاصة أن المواطنين يشتكون أو لا يشتكون، لذا من الضروري اتباع نظام الفوترة للحد من الغلاء وضبط الأسعار والمبيعات والمشتريات، لفرض ضريبة صحيحة مبنية على المستندات، وهذا يتطلب تضافراً من الأجهزة الحكومية والمواطنين من أجل تطبيق ذلك، لافتاً إلى أن وزارة المالية جادة في تطوير هذا النظام بما ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة، لأن الضريبة هي المورد الأساسي المالي للدولة، ولذلك يشكو المواطنون من الرسوم نتيجة العجز في تحصيل الضرائب فتلجأ الجهات المعنية إلى الرسوم الأخرى كرسم جواز السفر والرسوم الأخرى التي يتم رفعها بشكل كبير لأن المواطن يضطر لدفعها والتهرب منها غير وارد، على عكس الضرائب التي يتم التهرب منها على أوسع نطاق، فسورية تعد من أكثر دول العالم في ذلك، فقد كان التهرب فيها قبل الأزمة يزيد على التهرب الضريبي في مصر بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وحول المشكلات التي يعاني منها النظام الضريبي الحالي، أشار العدي إلى أنها تتمثل في التشريعات والفهم والتعديلات، واصفاً إياها بغابة من التشريعات المتداخلة التي تؤدي إلى سوء الفهم سواء من المكلفين ضريبياً أم العاملين في وزارة المالية والدارسين والمدرسين في هذا المجال، الأمر الذي يخلق ضرائب غير عادلة وتهرباً ضريبياً، لافتاً إلى أن الربط الإلكتروني الذي تقوم به وزارة المالية يعد خطوة رائدة لكونه محاولة لضبط المبيعات، ومع ذلك هناك حالات تهرب كبيرة من هذا الربط بحيث لا يتم إدخال كل عمليات البيع في الجهاز.

وفي السياق، اعتبر الدكتور العدي أن مشروع الإصلاح الضريبي يعاني من بطء كبير، إضافة إلى وجود أشخاص كثر من أعداء التغيير وهم مستفيدون من فساد النظام الضريبي، وبالتالي فإن تغييره يتعارض مع مصالح كبار التجار والصناعيين، لأن النظام الحالي يفتت الدخل وبالتالي يفتت الضريبة، والواقع بحاجة إلى نظام ضريبي يجمع الدخل لتجميع الضريبة، موضحاً: «ففي حال كان أحد رجال الأعمال يمتلك ٥٠ منشأة اقتصادية يتم احتساب ضرائب لكل منشأة على حدة ما يؤدي إلى مزيد من التلاعب والتهرب، في الوقت الذي يتم فيه جمع كل هذه المنشآت لدى مكلف واحد في الدول الأخرى، وبالطبع هذا الأمر أفضل لكون الضريبة التصاعدية تنعكس إيجاباً على الموازنة العامة للدولة وعلى العجز المالي».

الحلاق لـ«الوطن»: عندما فكرت الحكومة بتعديل القانون الضريبي استبعدت قطاع الأعمال

من جانبه، رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن»، أن المشكلة لا تكمن في النظام الضريبي والنسب الضريبية فحسب، وإنما تتمثل في المعايير المتبعة في هذا النظام والآليات التي لا تتوافق مع بقية التشريعات، ففي عملية استيراد المواد الغذائية على سبيل المثال لا تعترف وزارة المالية بالنفقات عند احتساب الضرائب، وإنما بالمبيعات والمشتريات فقط، موضحاً أن هذه النفقات عالية جداً وتشكل هوامش مرتفعة في الأعمال، وخاصة أن آليات التسعير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لا تسمح بأرباح تفوق الـ٢٠ بالمئة، علماً أن هذه النسبة لا تغطي النفقات والأعباء، إضافة إلى أن دوائر المالية تحصل ضريبة الدخل بشكل مسبق عند الاستيراد بنسبة ٤ بالمئة من قيمة إجازة الاستيراد الكلية، علماً أن قيمة المبلغ تكون كبيرة جداً وتفوق نسبة الربح المسموح بها، وهذا الأمر لا تنظر إليه وزارة التجارة الداخلية عند التسعير، إذاً الخلل يكمن في عدم تناسق وتناغم التشريعات بين بعضها بعضاً، وعدم وجود خط واضح متفق عليه بين جميع الدوائر المتعلقة بالشأن الاقتصادي يسمح للمستورد بالتفكير والعمل بشكل صحيح.

وأشار الحلاق إلى ضرورة تعديل التشريعات المرتبطة بالنظام الضريبي كي يكون صحيحاً، لافتاً إلى أن انخفاض النسب الضريبية من شأنه تخفيض التهرب الضريبي بالنسبة للأعمال المشروعة، متابعاً: «يعتقد الكثير من الأشخاص أن قطاع الأعمال غير مقتنع بتسديد الضرائب، وهذه الفكرة خاطئة، لكن المطلوب إشراك قطاع الأعمال بكل مجال من مجالاته مع الدوائر المعنية بالاقتصاد للخروج بحلول منطقية، فعندما فكرت الحكومة بتعديل النظام الضريبي تم تشكيل لجان من خارج قطاع الأعمال».